

# **TC,Casablanca,18/09/2006,214**

Identification			
<b>Ref</b> 15852	<b>Jurisdiction</b> Tribunal de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 214
<b>Date de décision</b> 20060918	<b>N° de dossier</b>	<b>Type de décision</b> Jugement	<b>Chambre</b>
Abstract			
<b>Thème</b> Redressement Judiciaire, Entreprises en difficulté		<b>Mots clés</b> Possibilité sérieuse de redressement, Continuation	
<b>Base légale</b> Article(s) : 592 - 728 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

- Conformément à l'article 592 du code de commerce, le tribunal décide de la continuation de l'entreprise lorsqu'il existe des possibilités sérieuses de redressement. - Les jugements rendus en matière des difficultés de l'entreprise sont exécutoires de plein droit.

## Résumé en arabe

– طبقا للمادة 592 من مدونة التجارة فإن المحكمة تقرر إستمرارية المقاوله إذا تبين لها أن هناك إمكانيات جدية لتسوية وضعيتها و سداد خصومها. – الأحكام الصادرة في صعوبات المقاوله تكون مشموله بالنفاذ المعجل بقوة القانون.

## Texte intégral

المحكمة التجارية بالدار البيضاء حكم عدد 214 صادر بتاريخ 18/09/2006 صعوبات المقاوله : مخطط الإستمرارية – إستمرار المقاوله – ضرورة وجود إمكانيات جدية التسوية و أداء الخصوم (نعم) حكم بحصر مخطط الإستمرارية – عدم إمكانية تفويت الأموال الضرورية لإستمرار المقاوله (نعم) سنيك التسوية القضائية السيد سمير تابت لشركة بتيتور / ضد من له الحق التعليل: حيث يهدف

تقرير السنديك إلى الحكم بحصر مخطط الإستمرارية لشركة باتيتور على ضوء الإقتراحات المضمنة في تقريره حول الموازنة المالية و الإقتصادية و الإجتماعية للمقولة. و حيث إنه طبقا للمادة 592 من مدونة التجارة فإن المحكمة تقرر إستمرارية المقولة إذا تبين لها أن هناك إمكانيات جدية لتسوية وضعيتها و سداد خصومها. و حيث إنه من الثابت من الإطلاع على تقرير السنديك أن المقولة لازالت تزاوّل نشاطها و أنها تشغل ما بين 230 و 500 عامل تؤدي أجورهم و مستحقات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي و حققت خلال سنة 2005 ربحا قدره 535.794,33 درهم و تتوفر على سيولة مهمة تقدر ب 3.000.000 درهم و تتوفر على مشاريع و صفقات في طور الإنجاز. كما أنه تقرر على إثر انعقاد جمع عام إستثنائي تصحيح وضعية رؤوس الأموال الذاتية و تتوفر على آلات و معدات تبلغ قيمتها 4.706.269,15 درهم. و حيث أن المعطيات المالية و الاقتصادية المشار إليها في تقرير السنديك تعطي صورة إيجابية عن مستقبل المقولة و تنفيذ بأنها تتوفر على إمكانيات جدية لتحقيق أهداف المخطط المقترح و خاصة منها سداد الخصوم وفق الجدول المحدد. و حيث أن المخطط المقترح ثم إنجازه بعد إستشارة الدائنين و حيث يتعين اعتبارا لما تقدم التصريح بحصر مخطط الاستمرارية للمقولة. و حيث يتعين من جهة أخرى التصريح بإستحقاق الدائنين للفوائد المقررة سواء بمقتضى القانون أو الإتفاق و التي يستأنف سريانها من تاريخ صدور الحكم طبقا للمادة 660 من مدون التجارة. و حيث إرتأت المحكمة تطبيقا للمادة 594 من المدونة الحكم بعدم إمكانية تفويت الأصل التجاري للمقولة و حصص المسيرين طيلة مدة المخطط و ذلك بإعتبارهما من الأموال الضرورية لإستمراريتها . و حيث أن الحكم القاضي بحصر المخطط يعين القاضي المنتدب الذي يشرف على مراقبة تنفيذ المقولة لإلتزاماتها و رئيس المقولة لما تعهد به بخصوص و تنفيذ الزيادة في الرأسمال و ذلك على ضوء التقرير الدوري الذي يتعين على السنديك إنجازه في هذا الصدد . و حيث أن الأحكام الصادرة في صعوبات المقولة تكون مشمولة بالنفذ المعجل بقوة القانون. و حيث إن المصاريف تعتبر إمتيازية . و تطبيقا للفصول 590/592/593/594/596/585/660 و 728 من مدونة التجارة. لهذه الأسباب حكمت المحكمة بجلستها العلنية إبتدائيا و حضوريا . 1- بحصر مخطط الإستمرارية لشركة باتيتور الكائن مقرها الإجتماعي 84 زنقة نورماندي المعاريف الدار البيضاء المسجلة بالسجل التجاري بالبيضاء تحت رقم 79063 وفق ما جاء في تقرير السنديك. 2- بإستئناف الفوائد القانونية أو الإتفاقية تبعا لكل حالة بالنسبة للديون إبتداءا من تاريخ الحكم. 3- بأن الأصل التجاري للمقولة و حصص المسيرين لا يمكن تفويتها دون ترخيص طيلة مدة المخطط. 4- بتحديد مدة المخطط في 8 سنوات من تاريخ الحكم. 5- بمتابعة السنديك السيد سمير تابث إجراءات تنفيذ المقولة لإلتزاماتها في إطار المخطط و كذا رئيس المقولة لإلتزاماته بخصوص تنفيذ الزيادة في رأس المال داخل أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ الحكم و تقديم تقرير للسيد القاضي المنتدب كل أربعة أشهر حول تطور المقولة و خاصة دفع المستحقات في الأجل المحدد لها و إخبار المحكمة بكل إخلال بالالتزاماتها. 6- تعيين السيد محمد بوشيبه قاضيا منتدبا في المسطرة. 7- بشمول الحكم بالنفذ المعجل و إعتبار المصاريف إمتيازية. 8- تبليغ نسخة من الحكم إلى كل من السيد القاضي المنتدب و المقولة و السنديك و مصلحة السجل التجاري.